سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر

المؤلف القري أحمد / أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر 02

الملخص

اهتم ماكس فيبر بسوسيولوجيا السياسة ضمن دراسته الفعل الاجتماعي، و بالفرد و سلوكه داخل المجموعات و التجمعات الانسانية....نوجز الخطاب على أهمه فنقول : نلخص المجهود النظري الكبير عن فيبر، للإجابة عن سؤال محوري، هل يجب أن نستخدم القوة في السياسة؟

إن السياسة عند فيبر هي مجموع السلوكات و السيرورات و التفاعلات الانسانية التي تعبر عن سيطرة الانسان على الانسان، و الدولة هي الاطار الجغرافي لهذه السيطرة، و التي يجب أن تحتكر قوة الاكراه. غير أنه أكد بالنسبة لاستعمال قوة الاكراه البدني على ضرورة شرعنة هذه القوة، و هو ما يشرعن أيضا مفهوم السيطرة بشكل يصبح معه استخدام القوة و العنف مسألة شرعية تمتلك الدولة وحدها الحق في استخدامها.

الكلمات المفتاحية : ملامح ؛ سوسيولوجيا ؛ السياسة ؛ ماكس فيبر.

Summary

Weber's policy is the sum of human behaviors, processes, and interactions that express human control over a person, and the state is the geographical framework for this control, which must monopolize the power of coercion. However, he emphasized, with regard to the use of force of physical coercion, the necessity to legalize this force, which also legitimizes the concept of control in a way that the use of force and violence becomes a legal issue that only the state has the right to use.

Key words: The tribe ؛ Sociology ؛ Politics ؛ Max Weber.

تمهيد

قد يتعذر تصنيف تراث ماكس فيبر و فكره، حتى و إن وضعه جل الباحثين بكونه عالم اجتماع و أحد الثلاثة " دوركايم ، فيبر ، ماركس " المؤسسين لحقل السوسيولوجيا. يقع إنتاج فيبر ضمن تقاطع مجموعة من حقول معرفية، تلتقي فيها السوسيولوجيا بفلسفة التاريخ، و علم السياسة بالاقتصاد السياسي، و تتقاطع فيها الثقافة و المجتمع مع الاخلاق و الاقتصاد، وترمي كلها إلى تأويل مختلف المعارف السابقة.

اهتم ماكس فيبر بسوسيولوجيا السياسة ضمن دراسته الفعل الاجتماعي، و بالفرد و سلوكه داخل المجموعات و التجمعات الانسانية، فالسياسة نشاط درج عليه الانسان منذ القدم، و هي كمجال قد عرفها " المجهودات التي نقوم بها من أجل المشاركة في الحكم أو التأثير في عملية توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف التجمعات داخل الدولة".

إن السياسة عند فيبر هي مجموع السلوكات و السيرورات و التفاعلات الانسانية التي تعبر عن سيطرة الانسان على الانسان، و الدولة هي الاطار الجغرافي لهذه السيطرة، و التي يجب أن تحتكر قوة الاكراه[1]. غير أن فيبر أكد بالنسبة لاستعمال قوة الاكراه البدني على ضرورة شرعنة هذه القوة، و هو ما يشرعن أيضا مفهوم السيطرة بشكل يصبح معه استخدام القوة و العنف مسألة شرعية تمتلك الدولة وحدها الحق في استخدامها، و تتحول معها السلطة إلى شرف لممارسة هذه السلطة.

المفاهيم المركزية المتعلقة بالسلطة و السياسة

1. القوة أساس النظام السياسي

هل يجب أن نستخدم القوة في السياسة وداخل الدولة؟ رأى جوليان فروند[2]، أن هذا سؤال لغوي عديم الفائدة لأن الإنسان يلجأ عادة إلى القوة، و السياسة لا تستطيع بطبيعتها الاستغناء عنها، وهو لا يقل بلاهة عن السؤال: هل ينبغي

---

[1]- اكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين و السياسة ماكس فيبر**، منتدى المعارف، بيروت لبنان، ط1، 213، ص 144.

[2] - جوليان فروند، **جوهر السياسة**، ترجمة: فاروق حميد، دار الفرقد للطباعة و النشر، لبنان، 2016، ص 140.

استخدام الذكاء في العلم؟ فالإنسان يملك القوة ويستخدمها من حيث أنه إنسان وله عقل ينتفع به تارة بصورة موفقة وطوراً بصورة تدعو للإشفاق، فليست القوة إذاً بالشيء الخارج عن الإنسان ولا عن الحضارة والثقافة. كما أنها ليست بالشيء الطارئ أو المكتسب الذي يسعه هجره أو التخلص منه. ثم إنه لا دولة بلا قوة، و الدولة القوية فعلاً ، هي التي تستطيع إخفاء القوة في الأشكال والعادات والمؤسسات من دون حاجة للتلويح بها باستمرار ، واستخدامها كأداة لتهديد الأعضاء وإرهابهم، وبذلك يصبح فيها الإكراه قائما تقريباً بشكل غير محسوس وتتطابق القانونية والمشروعية داخلها، بحيث تصبح القدرة ضماناً للأمن.

إنها أفكار أستاذه ماكس فيبر نفسها الذي وضع مفهوم القوة في مركز العمل السياسي، واعتبره المحدد الرئيس في وجود الدولة، فمن خلالها تستطيع الدولة إدارة الصراع الأزلي سواء بين الأفراد أو الجماعات، والذي يعد خاصية الوجود الإنساني. إن القوة عند فيبر ((احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً - في نطاق علاقة اجتماعية – على تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال)).[1]

من هذا التعريف نستخلص أن القوة تتطلب بالضرورة وجود إرادة تمارس على إرادات أخرى تكون قادرة على أن تواجه مقاومتهم المحتملة، وبذلك يمكن أن تكون خاصية منفردة أو منعزلة عند فرد ما، ولكنها لا تكون إلا في إطار التجانس بين هذا الفرد وعدد من الأفراد. لكن فيبر اعتبر أن التجمعات ليست كما يعتقد بعض السسيولوجيين، مكونة من تجمع متجانس مثل أوغست كونت الذي رأى أن المجتمع مكون من أموات أكثر منه أحياء يرتكز على مبدأ التراضي، ولكن في الواقع المجتمعات مكونة من صراعات أكثر منها اتفاقات، بل إن الصراع يعد علاقة اجتماعية أساسية تشكل إلى جانب مفهوم الخضوع أساس بداية ظهور الدولة.[2]

الصراع بالنسبة إلى فيبر هو آلية الدولة لتنظيم للشعب، إذْ يرى أنه يمكن القيام بتعديل وسائل الصراع أو موضوعه وأن نطلع على اتجاهاته، ولكن لا أن نلغيه في ذاته، فحتى السلم يعنى مجرد تحول أو تعديل في شكل الصراع. وإذا كان الصراع الاقتصادي من دون رحمة تحت ذريعة المنافسة الحرة، فهذا حسب فيبر، يعني أن الصراع هو أمر حتمي داخل الدولة، وحتى في مجال العلاقات الدولية.

---

[1] - علي سعد إسماعيل، **نظرية القوة** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ، 1998، ص 78.
[2]- اكرام عدنني، **المرجع السابق**، ص 148.

من أجل تبرير فكرته، استعان فيبر بفكرة داروين حول "الصراع من أجل البقاء"، ومبدأ "انتقاء الأقوى"، كما أنه عارض النظريات الحيوية التي توجد خارج حقل العلوم الاجتماعية، بل إنه أطلق عليهم عبارة "البؤساء" لأنهم يتحدثون داخل السياسة بمفاهيم الشفقة الاجتماعية، من دون أن يربطوها بمفهوم القوة والسلطة والانتقاء الاجتماعي. فيبر يرى أن السياسة مسألة قوة، وأي فرد أراد أن يأخذ مسؤوليتها عليه أن يملك أعصاباً قوية، ويجب أن لا تغلب عليه مشاعره، فالسياسة هي الصراع الحتمي الدائم للإنسان مع الإنسان على الأرض.

كان فيبر يؤمن بفكرة القوة ويربطها بوجود الدولة، فكل سلطة سياسية سواء أكانت يمينية أم يسارية، ليبرالية أم اشتراكية، شيوعية أم فاشية، حتى ولو أعلنت أنها لا تحكم إلا وفقا للقانون، لابد لها من استخدام القوة. يقول تروتسكي إن كل الدول تقوم على القوة. وهذا ما اعتبره ماكس فيبر صحيحا [1](فلو أنه لم توجد سوى بنى اجتماعية تنتفي منها كل أشكال العنف لاختفى مفهوم الدولة ولما بقي إلا ما تدعوه بـ(الفوضى) بالمعنى الخاص للكلمة، بالطبع ليس العنف هو الوسيلة الوحيدة العادية للدولة – لاشك بذلك – لكنه وسيلتها النوعية)).

منذ القديم كانت السياسة إما جائزة مرعبة ومتحجرة وإما متسامحة ومرنة، وكانت تستعمل أدوات إكراه إما مرعبة ومزعجة وإما جزاءات بسيطة ومعتادة ومصادق عليها من القانون، لكن لم يثبت على مر العصور أن وجدت سياسة لا تستعمل أدوات الإكراه البدني أو آليات التهديد...إن الميل إلى ترسيخ دور العنف في العملية التاريخية بوصفه قوة محركة محددة وأساسية للتطور الاجتماعي والمنبع الأول للقانون والسلطة السياسية، كان دوما شيئا خاصا بالمفكرين البورجوازيين منذ مكيافيلي و هوبز و سبينوزا و بودان..إلخ، وفي العصور الحديثة قدمت القوة على أنها أساس العدل، وبفضله تحرر المفهوم النظري للسياسة من الأخلاق، ما يعني تحليل السياسة بطريقة مستقلة.[2]

كان جوليان فروند يبحث عن إعطاء تبرير لإلزامية القوة والإكراه، فهو يؤكد أن المعنى العميق للإكراه بوصفه وسيلة من وسائل السياسة، هو السماح لكل فرد بالانصياع لميوله في نطاق الجماعة من دون أن يلحق بالأعضاء الآخرين ضررا لا

---

[1] - ماكس فيبر، **العلم و السياسة بوصفهما حرفة**، ترجمة: جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،ط1، 2011، ص 262.

[2]- إكرام عنني ، **مرجع سابق** ، ص 153.

يمكن تعويضه أو إصلاحه[1]. بالنسبة لفيبر رأى في القوة وسيلة أساسية وآلية مهمة في تحديد الدولة وفي العمل السياسي، بل إنه عرفها ((أنها تجمع لأفراد محددين داخل إطار جغرافي محدد تحتكر العنف المشروع، أما السياسة فهي لا تنفصل في ماهيتها عن ماهية القوة، بل إن من يقلقه ويربكه استخدام القوة، يحسن صنعاً إذا ما أقلع نهائيا عن التفكير في أن يؤدي دوراً أساسياً، أو أن يدخل أصابعه في قضبان عجلة التاريخ))[2]،ولتجاوز طابع الشر الذي قد يلازم مفهوم قوة الدولة، فإن فيبر أكد ضرورة وجود مبدأ الشرعية الذي يجب أن يتحلى به من يمتلك الحق في استخدامها واحتكارها.

إن العنف الذي يتحدث عنه فيبر هو العنف الشرعي والمرتبط بمبدأ الإلزام في الإكراه، وليس العنف بمعناه العام، لكن الخلط الذي يمكن أن يقع بين القوة في القانون والشطط في استعمال القوة، هو الذي أدى إلى التبني المطلق للقوة، خاصة من طرف دعاة النازية الذين حرفوا مفهوم القوة الشرعية الفيبرية ولم يراعوا علاقة السيطرة والخضوع والتي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين داخل الدولة.

2. - **السيطرة ، المفهوم المركزي للسياسة**

إن الدولة هي الإطار الاجتماعي الذي يمكن من خلاله دراسة الفعل الاجتماعي فهي تجمع في محيطها عدداً محدداً من الأفراد الواعين الذين ينتجون تصرفات وسلوكات واعية، وبالتالي علاقات اجتماعية تستحق الدراسة، إلا أن فيبر حصر تعريفه للدولة في مفهوم السلطة، فالسياسة بالنسبة إليه هي إدارة مجموعة سياسية معينة لما نسميه اليوم الدولة، وهي إلى جانب ذلك مجموع الجهود التي تبذل من أجل المشاركة في السلطة والتأثير على توزيع السلطة سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة.

الدولة بالمعنى الفيبري مرتبطة بالسلطة وخاصة سلطة الإكراه، التي تحتكرها من دون أي هيئة أخرى داخل حدودها، فمسيّري الدولة يقول فيبر[3] (يجمعون الوسائل التي يستطيعون من خلالها إدارة شؤون الشعب بشكل جيد، ومن أجل ذلك يقومون باحتكار سلطة الإكراه الشرعي البدني، إما للحفاظ على النظام الداخلي وإما للدفاع عن المجتمع ضد أخطار خارجية، وهو ما يجعل من الدولة

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص 156.

[2] - ماكس فيبر، **المرجع السابق**، ص 355

[3] - ماكس فيبر، **مرجع سابق**، 263.

تجمعا سياسياً للسيطرة، حيث يسيطر أشخاص محددين على أشخاص آخرين عن طريق سلطة الإكراه تلك، بالتالي فالدولة لا يمكن أن تقوم إلا إذا تحققت هذه العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين لهم). إن الدولة عند فيبر هي إذاً التجمع الوحيد الذي يحتكر أو يجب أن يحتكر ممارسة القوة والتي بالضرورة تكون شرعية.

السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو ما هي الظروف الثقافية والسياسية الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج هذه العلاقة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات كوّن فيبر منظومة من المفاهيم حصرها في ثلاثة مفاهيم أساسية: قدرة، سيطرة، تنظيم، والتي حددها على الشكل الآتي[1]:

أ- **القدرة** (puissance): وتعني إمكانية ممارسة السلطة من طرف فرد معين على فرد أو أفراد آخرين، حتى ولو كان لهؤلاء توجه مخالف للسلطة الحاكمة.

ب- **السيطرة** (domination): تعني إمكانية فرض نظام معين للطاعة، أي طاعة فرد أو مجموعة من الأفراد لهذا النظام.

ج- **الانضباط** (discipline): تعني إمكانية خلق نظام معين لطاعة تكون فورية وبشكل تلقائي من طرف مجموعة من الأفراد يخضعون لسلطة مفروضة بشكل فوري.

ميز فيبر بين القوة والسيطرة، حيث فكر في الثانية كحالة مميزة للأولى، واعتبر أن الفرق بين القوة والسيطرة يمكن في أن الأولى يكون الحكم ليس بالضرورة شرعياً والطاعة غير واجبة، في حين أن السيطرة ترتكز على وجود طاعة مقبولة لمن يحكم، وهذا ما يتضح من خلال تعريفات فيبر لمفهومي القوة والسيطرة، فالقوة عنده تعني[2] (الحظ في فرض إرادة فرد ما على أخر أو آخرين حتى ولو عارض هؤلاء هذه الإرادة، وهذا التعريف يعارض مفهوم السيطرة الذي يعني الحظ في إيجاد أفراد لهم الاستعداد لقبول الطاعة).

يبدو أن تعريف فيبر للسلطة هو تعريف اعتباري، جاء نتيجة للظروف والقيم السائدة في المرحلة التاريخية التي عاش خلالها، لكنه في الوقت نفسه يعبر عن القيم

---

[1] - اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 158.

[2]- ماكس فيبر، **الاقتصاد و المجتمع "السيادة"**، ترجمة محمد التركي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2015. ص 189.

التي بشر بها فيبر وتمنى أن تسود في المستقبل وخاصة احتكار ومركزة أدوات العنف بيد الدولة وانفرادها بمشروعية استخدامه، وبذلك يكون العنف آلية من آليات الدفاع عن الأفراد داخل المجتمع وعن الدولة كلها، وهذا لا يمكن أن يحقق إلا بتفعيل السيطرة الشرعية.

السيطرة مع وجود القوة هو جوهر العمل السياسي عند فيبر، وهي تطابق الحكم السلطوي، حيث تعبر عن الوضعية التي يتحكم فيها المسيطر على طريقة تصرف المسيطر عليهم، وذلك بشكل يتلاءم والمصلحة الاجتماعية، وبذلك لا تكون السيطرة معطىً طبيعياً ولكنها بناء فكري نتج من تفاعل عدد من التصرفات والأفعال الاجتماعية.

ارتكزت سوسيولوجيا السيطرة عند فيبر، على وجود الطاعة لنظام سياسي شرعي، أي أن السيطرة تتحقق عندما تجد عدداً معيناً من الأشخاص قابلين للخضوع الطاعة لهذه السيطرة وقادرين عليهما، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بوجود سلطة قوية وفرضها على أفراد آخرين فحسب، لأن هذه العلاقة تتطلب وجود قدر من الإرادة والرغبة لدى الأفراد الخاضعين الطيعين في تحقيق هذه العلاقة وذلك تبعاً لوجود مصلحة ذاتية وخارجية تحكم هذه الإرادة[1].من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص ثلاث خصائص للتنظيم السياسي عند فيبر:

الأولى، التجمع السياسي يتضمن سيطرة دائمة متواصلة، أي الحظ المستمر في وجود طاعة للأوامر التي يصدرها الحكام.

الثانية، هذا الحظ المستمر للطاعة لا يتأتى إلا من خلال استعمال تهديد القوة والإكراه والذي يحتكره الجهاز الحاكم.

الثالثة، هذا الاحتكار يكون مرتبطاً بالتنظيمات والقوانين.

رأى فيبر أن هناك بواعث سيكولوجية تؤثر على السلوك السياسي للأفراد والجماعات وتتمثل أساساً في الخوف والأمل[2]. الخوف من السلطة ذاتها أو من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والأمل في تغيير الوضع ببدائل سياسية ممكنة، ثم ينتقل إلى الأداة التي يمكن بواسطتها تمتين السيطرة السياسية والتي تكمن في الإدارة، حيث إن سياسة السيطرة التي تنتهجها الدولة أياً كان شكلها

[1]- ماكس فيبر، **مرجع سابق**، 285.

[2] - اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 160.

تشترط جهازاً إدارياً متماسكً ودائم الاستمرار، كما تشترط موارد مادية تتحكم في توزيعها.

إن السياسة بالنسبة إليه لا معنى لها في غياب السيطرة فهذه الأخيرة تمثل حقيقة السياسة، وبالتالي فهي لصيقة بها ومرتبطة بها في تجلياتها المتعددة، وهنا يطرح التساؤل التالي، هل تأثر فيبر بجدلية العبد والسيد عند هيغل؟ فالعلاقات السياسية عند هيجل تعكس صراعاً متواصلاً من أجل الاعتراف، فالسيد يبحث عن الاعتراف به من قبل العبد لأنه في غياب هذا الاعتراف لا يمكن للسيد أن يكون سيداً حقيقياً، على أن اعتراف العبد بالسيد قد يدل على أن العبد يرغب في أن يبقى عبداً، واعتراف العبد بالسيد هو تكريس لعبوديته في الواقع.

هذه العلاقة الجدلية تربط بين أطراف متعارضة المصالح، لكن لها رغبة مشتركة في الاعتراف بها، تعكس حقيقة العلاقات السياسية، واهتمام فيبر بالسلوك السياسي وعدم اكتراثه بالبنيات والآليات السياسية يسير في اتجاه فلسفة هيغل، حيث إنه اهتم بأشكال الوعي التي ترافق العمل السياسي.

رأى هيغل أن الدولة هي تدبير لهذا الصراع اللامتناهي من أجل الاعتراف وإدراكه، فالصراع من أجل الاعتراف والخضوع إلى السيد من الأسياد يشكلان الظاهرة التي قادت البشر إلى العيش المشترك، والتي أدت كذلك إلى تكوين الدول، فالدولة هي التي ستقوم بدور الوسيط بين الأطراف المتصارعة وستقوم بتدبير الصراع من أجل الاعتراف.

هذه الرؤية اتجاه العلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم نجدها في فلسفة فيبر الذي يعرف السيطرة على أنها قدرة إخضاع الآخر والتأثير عليه، و تبرز هنا تساؤلات: من له الحق في أن يحكم أو يسيطر؟ لماذا يجب علي أو على الأفراد أن يطيعوا...؟

رأى فيبر أن السيطرة هي القدرة على إيجاد أناس لديهم الاستعداد للخضوع أو الطاعة، فالسيطرة لها دلالة قوية وقد تعني في أحيان حالة كثيرة القيادة الدكتاتورية، على أنها تعكس في غالبية الأحيان حالة التلاقي بين السيطرة السياسية وأفراد يبدون وكأنهم يرغبون في الطاعة والخضوع، ويتبنون عن طواعية المبادئ والأهداف التي أعلنت عنها السلطة المسيطرة، وإذا كانت الدوافع التي تدفع الأفراد

إلى الطاعة تتراوح بين الخوف والمصلحة الشخصية والإيمان بقيم معينة، فإن السلطة لا تكفي بهذه العلاقة ولكنها في حاجة إلى الاعتراف بها كسلطة شرعية.[1]

هنا نلتقي بفكرة هيغل الذي هو أيضا أن السلطة المسيطرة لا تكتفي بالدوافع التي تحث الإنسان على الطاعة انطلاقاً من مصالحهم وقناعاتهم الذاتية، فهي ترغب في أن يعترف بها كسلطة لها الحق في أن تكون مسيطرة وهي تسعى جاهدة إلى أن تبدو شرعية بالنسبة إلى الأفراد، وبالتالي يجب أن يكون هناك إيمان راسخ ومتجذر وثابت بالشرعية التي تحض بها السلطة المسيطرة، فالشرعية السياسية هي إيمان بأحقية الحاكم في الحكم.

تحليل فيبر لمفهوم الطاعة وجد أن هناك أسبابا أخرى تدخل في حركة الخضوع التي يقوم بها الفرد لسلطة معينة بغض النظر عن قيمة هذه السلطة، أي أن الطاعة ليست دائما خضوع لإكراه ما ولكنها قد تكون تأييدا وموافقة لنظام مفروض، وذلك لأن من تفرض عليه رأى أن من يفرضها عليه له كل الصلاحية والمشروعية في ذلك، ويعتبر أن أي مجتمع سياسي لا يمكن أن يصبح حقيقيا ولا أن يتمكن من حماية أفراده وممتلكاته إلا بوجود آلية الطاعة لما يفرضه القانون والعدالة. كما إن المكان الذي لا توجد فيه طاعة لا يوجد فيه مجتمع مدني فحسب/ بل لا يوجد فيه المجتمع كلّه.

نماذج السلطة الشرعية

يمكن أن تقوم السلطة أي فرصة الامتثال/الطاعة لأمر معين، على حوافز مختلفة من القيادة: فيمكن أن تحصل من أجل مصالح بحتة، أي انطلاقا من اعتبارات عملية معقلنة من طرف المطيع، أو أن تقوم من جهة أخرى على العادة البسيطة، أي على مجرد التعود على الفعل المعهود، أو أن تكون خاضعة لإنفعال بحت، أي أن تجد ما يسوغها في الميل الشخصي البسيط لدى المحكوم نفسه. إلا أن هذه السلطة القائمة على مثل هذه الأسس فقط، تبدوا عديمة الاستقرار و هو ما يدفع إلى أن تكون السلطة سواء لدى الحكام أو لدى المواطنين قائمة على أسس قانونية، أي مدعومة داخليا بدوافع تسوغ مشروعيتها، و أن تدهور هذا الشعور بالشرعية تكون له عواقب وخيمة[2]. عموماً بالنسبة للسلطة الشرعية في شكلها الخالص عند فيبر هي في ثلاث نماذج:

---

[1] - اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 162.

[2]- ماكس فيبر، **مرجع سابق**، ص 743.

أ - شرعية الكاريزما ص 165

السلطة الكارزماتية تصنع عادة في مواجهة التقاليد من قبل أُناس شديدو الشبه بالأنبياء ، و هي تعني في اللغة اللاتينية "النعمة اللاهية"[1]. يقول فيبر أنه استعار مفهوم الكاريزما من رودولف سوم، ولقد احتل هذا النوع من السلطة الشرعية مكانة مهمة في فكره، وذلك لأنه كان يعتبر أن الكاريزما تبرز السياسة على حقيقتها التامة، فهي تفيد السيطرة المطلقة على جماعة من الناس يؤمنون إيمانا قويا وثابتا أن الحاكم يتمتع بقدرات فائقة ينفرد بها عن باقي الناس، فالكاريزما كما يقول فيبر هي مفهوم نجده في الثيولوجيا المسيحية وهي الصفة المميزة لشخص ما موهوب ، وله قدرات وخصائص فوق طبيعية وفوق إنسانية[2]، وبالتالي فالخضوع يكون للصفة المقدسة والبطولية أو للقيمة المثالية للشخص الحاكم[3].

يقول ماكس فيبر[4]((حامل الكاريزما يلتقط المهمة التي يراها مناسبة له، و يطالب بالطاعة و الولاء بحكم رسالته، و لن يصل إلى مرماه إلا بقدر ما يكون النجاح حليفه، فإن لم يعترف أولئك الذين يشعر أنه مبعوث إليهم برسالته يسقط مطلبه. أما إذا اعترفوا به فإنه يصير سيدهم طالما عرف هو كيف يحافظ على اعترافهم به من خلال الاختبار)). إن أساس الكاريزما عاطفي لا عقلاني، لأن قوة مثل هذا النشاط تتوقف بكاملها على الثقة العمياء والمتعصبة في أكثر الأحيان وعلى الإيمان في غياب شبه كلي للنقد في أغلب الأحيان، وذلك لأن الخاضعين يثقون في أنه وحده يملك تلك الصفات الخارقة، وبالتالي فالاعتراف والخضوع يكونا مطلقين، فالكاريزمية هي السلطة الشرعية المطلقة.

إن السلطة الكاريزمية هي السلطة التي تقوم بشتى الطرق من أجل الإيمان بها، وهي تبنى على إيمان الناس بتمثلات الشرعية، حيث تسعى جاهدة إلى الدفع بالأفراد إلى إيمان بأحقية الحاكم في الحكم، وهنا نستحضر مكيافيللي الذي رأى أن السلطة هي توهيم للشعب لتحقيق غايات وأهداف الجمهور[5]. غير أن فيبر وإن كان يتلاقى

---

[1] - لوران فلورري، **ماكس فيبر**، ترجمة: محمد علي مقلد ، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط1، 2008، ص 89 .

[2] - ماكس فيبر ، **مرجع سابق** ، ص 500.

[3] - جوليان فروند ، **ماكس فيبر**، ترجمة: جورج أبي صالح، مركز الانماء القومي، لبنان ، 1998 ، ص 222.

[4] - ماكس فيبر، **المرجع السابق**. ص 500.

[5] - لوران فلورري، **مرجع سابق**، ص 113.

وميكافيلي في هذه النقطة، إلا أنه رأى أن السلطة يجب عليها أن لا تقوم بتوهيم الشعب الذي يؤمن بها، بل أن يكون هناك تلاقي عفوي بين الحاكم والمحكوم، وتطابق تلقائي بين طاعة الأفراد ومصلحتهم، ما يجعل السلطة وكأنها ناتجة من إرادتهم الشخصية، فمجتمع السيطرة الكاريزمية هو مجتمع عاطفي تغلب عليه العاطفة والمشاعر الجياشة اتجاه الشخص الحاكم، وفي هذا المجتمع لا يوجد إداريون أو موظفون ولا تسلسل إداري، ولكن تمثلات ومعتقدات خاصة، مريدين وأتباع، والقانون الوحيد الذي يطبق هو إرادة الشخص الحاكم، وعلى مر التاريخ كانت هناك نماذج كثيرة للشخصيات الكاريزمية أهمها شخصيات النبي، ورئيس الجيش، والكاهن، والساحر، والديماغوجي الذي أخذ صفة رئيس الحزب في الدولة الحديثة.

لا يعني أن سلطة الكاريزما هي شكل سيئ، فإذا وجد القائد الذي يتوحد مع قيم ومصالح المجتمع.قد يكون أفضل شكل للسلطة يصاحب التغيرات السريعة من دون تحطيم وحدة المجتمع. الكاريزما كما يقول فروند، "هي وقف الاستمرارية سواء كانت قانونية أم تقليدية، إنها تهدم المؤسسات وتعيد النظر في النظام القائم والإكراه العادي، لكي تدعو إلى منحى جديد في فهم العلاقات بين الناس، إنها هدم وبناء في آن معا، والحدود والضوابط هي تلك التي يحددها القائد بلا رجوع إلى غيره. تبعا لما يعتقد أنها دعوته، وعليه فهو يستمد شرعيته من صميم ذاته بمعزل عن كل معيار خارجي"[1].

وبالنظر إلى تاريخ الكاريزمية، يبدو أنها لا تكون لها الاستمرارية، وعندما تبدأ كاريزما الحاكم في الأفول تبدأ نهاية السلطة، فهي صفة لا يمكن أن تتمأسس، وهذا ما يجعلها تتأرجح بين القوة الشديدة والضعف الشديد. كل سياسة كاريزمية هي مغامرة ليس لأنها تجازف بالفشل فحسب، إنما لأنها مجبرة بالاستمرار على استعادة حمية جديدة وتقديم حوافز أخرى لتأكيد قوتها، وهكذا نفهم أن مثل هذه السلطة تتعارض مع السلطة القانونية أو السلطة التقليدية، لكنها قد تتحول إلى تقليدية عندما تتوارث السلطة من طرف أشخاص آخرين، وقد تتحول إلى عقلانية عندما تصبح خاضعة لضوابط وقواعد معينة، أو عندما يخلق الحاكم الكاريزمي مؤسسات قانونية داخل الدولة[2].

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص 114.

[2] - اكرام عدنني ، **مرجع سابق** ، ص 166 .

الملاحظ في الشرعية الكاريزمية أن الحاكم الكاريزمي ليست له حدود على سلطته، بل هو نفسه الذي يضع هذه الحدود. وهذا النوع من الحكم يصل إلى الحكم الديكتاتوري. ولقد أشار الكثير من الدارسين والباحثين إلى أن دراسات فيبر للشخصية الكاريزمية واهتمامه بها وإيجاد تبريرات لضرورة وجودها، كانت بمثابة تهيؤ نفسي للشعب الألماني الذي سيستقبل فيما بعد السلطة الكاريزمية الأشهر في التاريخ الحديث: هتلر، وهذا ما أدى إلى اتهام ماكس فيبر وأتباعه، بأنهم كانوا من دعاة الدكتاتورية. وقد هوجموا كثيرا بسبب أفكارهم تلك. ولكن لورين فلوري رأى أن فيبر وإن كان يدعو إلى ضرورة حكم الشخص الواحد القوي، إلا أنه كان يطالب بذلك في إطار دولة الحق والقانون.

ب- الشرعية التقليدية

ترتكز على الاعتقاد بشرعية التقاليد، إذ رأى فيبر أن في النفس البشرية جزءا من الإيمان جعلها تقبل شرعية نظام معين منذ نشأة الوحدة الأولى للدولة، وأن الأجيال توارثت هذا الاعتقاد حتى يصبح عرفا أو تقليدا، وكما هو موجود في النظم القديمة موجود أيضا في النظم الحديثة، وفي نظره أن درجة استقرار النظام السياسي تتوقف على درجة الشرعية التي يكتسبها نتيجة عرف أو تقليد، فالأفراد يخضعون للسلطة لأنهم يقدسون التقاليد التي تلزمهم بالطاعة، وهذه التقاليد قد تكون غير مبررة ومع ذلك يتم الخضوع إليها.[1] ومفهوم الوفاء هو الذي يفسر سبب هذا الخضوع للحاكم التقليدي، وقد تعرف الدولة التقليدية تواجدا لأجهزة إدارية، ولنسق من القوانين لكن هذه الأنظمة تعمل على فرض واحترام التقاليد المتعارف عليها.

إذا كانت السيطرة الكاريزمية يبدأ تأثيرها مع بداية وجودها، فالسيطرة التقليدية تجد شرعيتها في عدم معرفة وقت تواجدها أو نشوئها بشكل تكون معه التقاليد عبارة عن عدد من الممارسات المتواجدة دائما ومنذ زمن لا تعرف بدايته، وإذا كانت الشرعية الكاريزمية شرعية مؤقتة وتنتهي بالانتهاء المعنوي أو المادي للشخص الكاريزمي، فالتقليدية مستمرة استمرارية التقاليد القديمة، فكلما دام النظام كانت له فرصة أكبر لدوامه، وهو ما يجعل مدة سريانها تستمر أجيالا وعقودا

[1] - لوران فلورري، **مرجع سابق**، ص 88.

عديدة. ما يميز المجتمعات التقليدية هو كونها ترفض الجديد أو التجديد، وهي لا تقبل إلا الإصلاحات التي تعيد ترميم الحالة السابقة التي أفسدتها انحرافات مدانة[1].

وفي حالة الشرعية التقليدية لا تكون السلطة من حق رئيس مختار من طرف سكان البلد، إنما من حق رجل مدعو إلى السلطة بموجب عرف سائد، إنه يحكم إذا بصفة شخصية بحيث تتوجه الطاعة إلى شخصه وتصبح عملا ورعا، فالمحكومون ليسوا مواطنين بل أندادا في حالة حكم الشيخ أو أتباعا وهم لا يخضعون كما يقول فروند لقانون شخصي إنما لتقليد أو لأوامر مشرعنة بموجب امتياز تقليدي للعاهل[2]، هذا النوع من الشرعية كان ولا يزال قائما على مر التاريخ، لكن فيبر حصرها خاصة بالعصر الوسيط الأوروبي.

ج- الشرعية العقلانية:

ترتكز على الاعتقاد بشرعية القوانين والضوابط التي يتشكل منها القانون الذي يطبقه ويمارسه شخص أو أشخاص معينون، فعلى العكس من الشرعية الكاريزمية لا تكون الطاعة داخلها للفرد في حد ذاته، ولكن للمنظومة القانونية يقول فيبر[3]((تمثل البيروقراطية النموذج الخالص تقنياً للسلطة القانونية))، أي أنها ترتكز على الاعتقاد بفعالية هذه الضوابط التي يخضع لها جميع الأشخاص بمن فيهم من يتولون ممارستها، حيث يقوم الاعتقاد في هذه الحالة على الإيمان بأن الحكومة قد اكتسبت سلطاتها بطريقة مشروعة، ومن ثم يقبل الشعب الدستور والتشريعات من تلك الحكومة على أنها ملزمة له، نظرا لمشروعيتها، وقد اعتقد أن الشرعية القانونية هي الأساس المألوف للمشروعية في العصر الحديث[4].يحدد فيبر بدقة أن هذا النمط من التنظيم ليس خاصا بالإدارة العامة، بل يخص أيضا المنشآت الرأسمالية الكبرى[5].

الشرعية العقلانية تتعارض في جوهرها مع السلطة الكاريزمية التي يتعالى فيها الشخص الكاريزمي على جميع القوانين داخل الدولة، وعلى عكس الشرعية

---

[1] جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1997، ص 118.

[2] فروند جوليان، **مرجع سابق**، ص 112.

[3] - ماكس فيبر، **مرجع سابق**، ص 744.

[4] - براهيم درويش، **علم السياسة**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1975،ص 288.

[5] - فيلب كابان، جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع** ، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد للطباعة و النشر، لبنان،2010، ص 49.

التقليدية، فما يميز هذه الشرعية هو عقلانية العلاقات الفردية داخل المجتمع، حيث يطبق القانون الذي له الصلاحية ليسري على كل الأفراد بمن فيهم رئيس الدولة أو مالك السلطة، فالقواعد القانونية تكون مجردة وتأتي نتيجة مبادئ خاصة متعارف عليها صادرة عن هيئة قانونية وإدارية، وهذه القوانين هي التي تحكم وهي التي يتم الخضوع إليها، وهو ما نجده في الأنظمة الحديثة، حيث إن رئيس الدولة يكون منتخبا لمدة زمنية محددة ويخضع هو نفسه للقانون.

قد تتداخل الشرعية العقلانية مع الشرعية التقليدية عندما يجمع الحاكم بين سلطتين سلطة الحاكم التقليدي الذي يرث الحكم تبعا للتقاليد، وسلطة رئيس الدولة الذي يعتمد على الاستفتاء في إصدار القوانين، ويبقى الشكل الأبرز للشرعية العقلانية متجسدا في البيروقراطية التي يخضع فيها الجميع لسيطرة الإدارة ولقوانين الإدارة، والتي يتولى الإشراف على تطبيقها بعض الأفراد الذي لهم الكفاءة والخبرة في هذا المجال، ولكن ليس الطاعة لهؤلاء الأفراد في حد ذاتهم، ولكن للقوانين والقواعد التي يصدرونها باسم الإدارة بشكل يسمح بإمكانية تغييرهم في أي وقت مع بقاء القوانين والقواعد على حالها، ورأى فيبر أن البيروقراطية هي القدر المحتوم الذي سيسود المجتمعات الحديثة، وذلك تبعا للتطورات السياسية والاجتماعية التي أصبحت تعرفها هذه المجتمعات.[1]

مقابل نماذج الشرعية الفيبرية، نجد ثلاثة نماذج مثالية للأنظمة السياسية، ملكية، دكتاتورية، برلمانية وطنية، فالملكية ترتكز على النموذج التقليدية الذي يتوارث فيه الحكام السلطة، الدكتاتورية تقابل النموذج الكاريزمي الذي يحتكر فيه فرد واحد السلطة داخل الدولة، البرلمانية الوطنية أو حكم الإداريين والذي يقابل النموذج العقلاني، حيث تكون فيه السلطة للقانون وللإدارة، ورأى فيبر أن أنواع الحكم هذه تسير في اتجاه تعاقبي، حيث تنتقل السلطة من النظام التقليدي إلى النظام البيروقراطي الحديث، لكن يبدو من الخطأ التسليم بالحركة التعاقبية لهذه الأنواع من السلطة، وذلك لأن النماذج الثلاثة يمكن أن تتعايش في نظام.

في الأخير فيبر اعتبر أن أي حضارة هي في آخر المطاف صراع من أجل الحياة، وهو ينتهي بتفوق الأقوياء. كما أن الصراع يقوم موضوعيا بعملية انتقائية تفرز الأقوياء، ويبدو فيبر هنا وكأنه متأثر بالنظرية التطورية عند داروين.في الواقع هذه الفكرة

[1]- اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 170.

برزت نتيجة لتأثره بنيتشه، فالصراع والانتقاء لا يحيلان إلى الطبيعة وإلى الداروينية فحسب، بل يقودان إلى إفرازات أخلاقية بمعنى أن الصراع ينتهي بانتقاء الأقوياء أخلاقيا والذين لهم قناعات قوية يسعون إلى تحقيقها بكل الطرق[1]. إن فيبر كان مقتنعا بفكرة انتقاء رجل السياسة القوي، والذي يجب أن يتحلى بميزات تؤهله للقيام بمهمة قيادة الدولة وزعامة المجتمع.

آليات السياسة والزعامة

إذا كان فيبر يعرف الدولة على أنها مقاولة سياسية لها الطابع المؤسساتي، فإن ما يميز هذه المؤسسة عن باقي التنظيمات السياسية أنها إطار للسيطرة إلى جانب احتكار ومركزة أدوات الإكراه بيدها والانفراد بمشروعية استخدام هذا العنف ضمن ما أسماه ماكس فيبر بالاستخدام المشروع للعنف، وإذا كان فيبر قد اهتم كثيرا بمفاهيم قوة الدولة والسيطرة واحتكارها للعنف الشرعي، فإنه ربط بينها وبين مؤسسات الدولة وأنظمتها. واعتبر أنها تمثل مركز العمل والعلاقات السياسية.

وإذا كانت الدولة بكل آلياتها لا تستمر إلا باستمرار وجود الطاعة والخضوع، فإن ذلك رهين بوجود قيادة قوية تستطيع فرض شرعيتها وخلق الاعتقاد بأحقيتها في فرض سلطتها وامتلاكها لأدوات العنف. وهذا لا يتأتى إلا بوجود رجل سياسة كفؤ قوي له موهبة وطموح السلطة.

نموذج رجل السياسة

اعتبر ماكس فيبر أن الصراع والخضوع إلى قائد واحد هما أساس بداية ظهور الدولة، ومع أن الاخيرة ظاهرة قديمة، إلا أن فيبر تحدث عنها بوصفها شكلاً من أشكال التنظيم الحديث، و هي نتيجة للعقلانية التي أصبحت تعرفها المجتمعات الحديثة الغربية، وبالنسبة إليه الدولة الحديثة هي التي تمارس فيها السلطة العقلانية ويسود داخلها الاعتقاد بشرعية السلطة، وشرعية من يملك الحق في احتكار قوة الإكراه البدني، وذلك لأن هناك قوانين و نُظم تسيّر هذا الاحتكار، وهي التي تخضع لها حتى من يطبقها، لكن الأسئلة التي تطرح هنا، من له الحق في الحكم؟ لماذا يجب عليّ أن أطيع؟ وما هي الخصائص التي يجب أن يتحلى بها رجل السياسة؟

[1] - **المرجع السابق** ، ص 171 .

إن اهتمام فيبر بهذه الإشكالات يعطينا الانطباع أن دراساته لسوسيولوجيا الفهم واهتمامه بالفرد والفاعل الاجتماعي، هي لأجل شرح هذه العلاقات وتفسيرها، أي علاقة سيطرة/طاعة، حاكم ومحكوم مع ما يترتب عنها من مفاهيم: السلطة، والقوة، والإكراه، والشرعية وأيضاً الحاكم أو الزعيم.

إن التطور الذي حوّل السياسة إلى مشروع كان يتطلب تنشئة خاصة أو ما يسميه فيبر ب التربية السياسية لرجل السياسة والذي يجب أن يكون طامحاً لامتلاك السلطة حتى ولو قام من أجل ذلك بإبرام ميثاق مع قوى شيطانية، وهنا يطرح التساؤل حول إشكالية العلاقة بين الأخلاق والسياسة؟ هل توجد أي علاقة بين هاتين الدائرتين كما يقال؟ أم أنه على العكس من ذلك فنفس الأخلاق تصلح سواء للفعل السياسي أو لأي فعل من نوع آخر؟[1]

نفى فيبر أن توجد معايير قادرة على إدارة الصراع بين السياسة والأخلاق، وذلك لأن العلاقة بينها مترابطة ومتبادلة. فالسياسي المسؤول يجب أن يدير هذا الصراع بين القيم الأخلاقية والسياسية. كما اعتبر جوليان فروند أن الأخلاق هي رياضة وتربية، بينما السياسة هي إلزام وإكراه[2]، وعليه فإذا كانت السياسة والأخلاق عملين متمايزين، نظراً إلى اختلاف ما يتوخيانه من أهداف، فإنه لمن الواضح أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة إلى وسائلهما الخاصة.

إن القناعة الأخلاقية المحضة لا تستطيع أن تشكل ضمانة لفعالية سياسية ناجعة، وهذا هو أساس التناقض الذي رآه ماكس فيبر بين أخلاق القناعة وأخلاق المسؤولية[3]، وهو يوضح بشكل خاص أن ((الصدق المروءة والطبية، قد تحول دون تحقيق الأهداف. والسياسة إذا ما حسبنا أن الخير وحده هو الذي يلد الخير وأن الشر لا يأتي إلا الشر، وذلك لأن التجربة والتاريخ يدحضان هذا الرأي، إذ كثيراً ما يحدث أن تؤدي المثالية الأخلاقية إلى نتائج مؤسفة، إن لم تكن مفجعة ومشؤومة، وأن تنجم عن قرار ذميم أخلاقياً نتائج ايجابية أو ملائمة على الأقل، إن من يتصور علاقة الوسيلة بالغاية في السياسة إلا من الزاوية الأخلاقية يحكم على نفسه

---

[1]- اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 182 .

[2] - من خلال هذه الملاحظة يكمن فشل فقهاء السياسة الشرعية لاسيما أبو الحسن الماوردي، لأنه اعتمد على مقاربة أخلاقية في معالجة قضايا سياسية كبرى، تحتاج إلى وسائل الالزام و الاكراه، أما الوعظ فيفتقر للآلية الاجبار و العقاب.

[3] - **نفس المرجع**، ص 188.

بالجمود والعجز، إذْ يعمل في هذا الحال على الانزواء والتقوقع في معارضة مستمرة، ليس له إذ ذاك إلا أن ينكر العالم أو يلغيه))[1]

يميز فيبر بين أخلاق القناعة وأخلاق المسؤولية، أخلاق القناعة والتي تقارب الفعل الاجتماعي العقلاني بالقيم ، فتجعل رجل السياسة يتصرف على حسب قيم ومبادئ يؤمن بها، بغض النظر عن الأهداف التي يريد الوصول إليها، لأن هذا من شأنه أن تكون له نتائج وخيمة. إن أخلاق القناعة تحمل نسبة صفر من السياسة، فهي تستخدم السياسة من أجل أن توصلها إلى حالة العدم، والطبقات والجماعات الاجتماعية لا يصبح لها هدف أو مصلحة في القوة ولا حتى في الدخول في منافسة من أجل السلطة، أما أخلاق المسؤولية فهي وحدها التي من شأنها أن تصنع رجل السياسة القوي والذي سيتمكن من أخذ زمام الحكم داخل الدولة.[2]

إن مفهوم الدولة ورجل السياسة القويين، هي نماذج مثالية وبناء فكري لأنشطة موجهة بطريقة عقلانية، وهذه النماذج التي تحتوي على كل الخصائص المتوقع وجودها في الظواهر الاجتماعية، هي أدوات منهجية أي أنها لا توجد كاملة في الواقع ولا يصح وجودها كاملة، لكن التحدي الذي يواجهه الباحث في علمي الاجتماع و السياسة، والذين ينطلق في دراسته من هذه النماذج ، هو في تحديد مدى قرب خصائص النموذج المثالي من ظاهرة التي يدرسها أو ابتعاده عنها.[3]

الخاتمة

اهتم ماكس فيبر بسوسيولوجيا السياسة ضمن دراسته الفعل الاجتماعي، و بالفرد و سلوكه داخل المجموعات و التجمعات الانسانية، فالسياسة نشاط درج عليه الانسان منذ القدم، و هي كمجال قد عرفها " المجهودات التي نقوم بها من أجل المشاركة في الحكم أو التأثير في عملية توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف التجمعات داخل الدولة". إذا اردنا الاقتراب أكثر من إشتغال فيبر على السياسة، فهو يلخص ذلك المجهود النظري الكبير للإجابة عن سؤال محوري، هل يجب أن نستخدم القوة في السياسة؟

---

[1] - جوليان فروند، **جوهر السياسة**، ترجمة: فاروق حميد، دار الفرقد للنشر و التوزيع، لبنان، 2016، ص 87.

[2] - اكرام عدنني، **مرجع سابق**، ص 190.

[3] - **نفس المرجع**، ص 190.

دراسة السوسيولوجيا السياسية عند فيبر لا يمكن تحديدها إلا من خلال جملة من المفاهيم ، القوة و السيطرة ، و نماذج الشرعية، و أيضا من خلال رجل السياسة الذي يعيش للسياسة و من أجلها.

تشكل السيطرة الإطار السوسيولوجي لمفهوم القوة، حيث أن الأساسيات التي ترتكز عليهما واحدة، كما أنه لا يمكن فهم التاريخ دون استحضار إرادة القوة بوصفهما محركا أساسيا للفعل الإنساني، بل يمكن القول أن سوسيولوجيا السياسة عند فيبر هي في الوقت نفسه سوسيولوجيا للسيطرة، على اعتبار أن أشكال السيطرة و القوة هي آليات مهمة بل ضرورية في المشهد السياسي و في إدارة المؤسسات السياسية و التي تمثلها علاقة أمر طاعة، لأن غياب هذه العلاقة يعني السقوط في دولة الطبيعة مرة أخرى.

إن السياسة عند فيبر هي مجموع السلوكات و السيرورات و التفاعلات الانسانية التي تعبر عن سيطرة الانسان على الانسان، و الدولة هي الاطار الجغرافي لهذه السيطرة، و التي يجب أن تحتكر قوة الاكراه. غير أن فيبر أكد بالنسبة لاستعمال قوة الاكراه البدني على ضرورة شرعنة هذه القوة، و هو ما يشرعن أيضا مفهوم السيطرة، بشكل يصبح معه استخدام القوة و العنف مسألة شرعية تمتلك الدولة وحدها الحق في استخدامها، و تتحول معها السلطة إلى شرف لممارسة هذه السلطة.